إقتصاد الإرهاب: أدوات الديمومة وإستراتيجية المواجهة

م. زيد حسن علي*

الملخص:

لم يعد يخفى على المرء ما يعنيه الإرهاب ، ومعانيه ودلالاته ، وجذوره وأشكاله المتعددة ، ولعل الاقتصاد من أبرز صوره ، لما له من دور في إدامة الإرهاب ونضج سلوكه كما ونوعا، إذ يسعى الإرهاب كنشاط وككيان اقتصادي إلى استدامة وخلق الاستمرارية لعمله من خلال البحث عن العوائد الاقتصادية وإدارتها بطريقة سلطوية في الواقع ، هناك العديد من الطرق لدراسة اقتصاديات الإرهاب والعوامل المحفزة لنموه ، مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة وغيرها الكثير، إذ نستعرض في هذه الورقة أهمية الاقتصاد كبنية تحتية مهمة للإرهاب من خلال شرح أهم خصائص ومصادر التمويل ، وكذلك توفير أساليب واستراتيجيات تدميره أو مواجهته ، والاعتماد على النهج التحليلي الوصفي. والدخل الناتج أو المدخلات.

Abstract

It is no longer a secret to one what terrorism means, its meanings and connotations, its roots and its multiple forms, and perhaps the economy is one of its most prominent forms, because of its role in perpetuating terrorism and the maturity of its behavior in quantity and quality. In fact, there are many ways to study the economics of terrorism and the factors motivating its growth, such as poverty, unemployment, inequality and many others. In this paper, we review the importance of the economy as an important infrastructure for terrorism by explaining the most important characteristics and sources of funding, as well as providing methods and strategies for its destruction. Or face it, relying on the descriptive analytical approach. and the resulting income or input.

* تدريسي في كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين Zaid_9001@yahoo.com

المقدمة

لم يعد خافياً على أحد ما تعنيه مفردة إرهاب ، وما تحمله من معاني ودلالات مفاهيمية عدة ، ومالها من جذور وأشكال متعددة ، ولعل الإقتصاد أحد أبرز أشكالها ، لما يؤديه من دور في ديمومة الظاهرة الإرهابية وفي إنضاج السلوك الإرهابي كماً ونوعاً .

وسعت التنظيمات الإرهابية والمجموعات الموالية لها، في إطار إعادة بناء قدراتها، إلى الحصول على مصادر جديدة لتمويل إقتصادها، من خلال عمليات التهريب بمختلف أنواعه عبر الحدود والإتجار بالبشر،وعمليات غسيل الأموال... الى آخره من العمليات الأخرى أو عبر التجارة مع بعض الدول المصنفة بأنها من الدول الداعمة للإرهاب، ،ومثال ذلك حركة شباب المجاهدين الصومالية، فبحسب تقرير الأمم المتحدة في 10 أكتوبر 2018، والذي أعده مراقبو العقوبات، أن "حركة شباب المجاهدين الصومالية"، تربطها علاقة تجارة غير مشروعة مع إيران في تجارة الفحم، كما وكشف أيضًا أن هذه الحركة تحصل، إلى جانب تجارة الفحم غير المشروعة، على ما لا يقل عن (7.5) مليون دولار من خلال الضرائب والرسوم التي تقوم بتحصيلها من نقاط التفتيش التي تؤسسها في مناطق نفوذها، إلى جانب فرض الضرائب على الشركات والمزروعات والأنشطة التجارية.

وهنا يمكن القول أن خارطة هذه التنظيمات ستشهد تحولات ملحوظة في المراحل القادمة، خاصة في ظل محاولات هذه التنظيمات إعادة بناء قدراتها العسكرية وإعادة هيكلة تنظيماتها، وتأسيس بؤر نفوذ جديدة داخل المناطق التي سبق أن سيطرت عليها وخرجت منها بفعل العمليات العسكرية التي تعرض لها.

أهمية البحث: في الواقع هناك العديد من الطرق لدراسة إقتصاديات الإرهاب ، والعوامل المحفزة على تناميه ، كالفقر والبطالة وعدم المساواة وغيرها الكثير . وفي هذه الدراسة سنستعرض أهمية الإقتصاد كبنية تحتية هامة للإرهاب عبر التطرق الى أهم الخصائص التي يتمتع بها ومصادر تمويله ، فضلاً عن تقديم أساليب وإستراتيجيات مواجهته ومحاولة الوصول الى تدميره

إشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من تساؤل مفاده ما أبرز الإستراتجيات الممكنة لمواجهة الإرهاب وقطع إمدادات تمويله والتي من خلالها يمكن الوصول الى حالة مقبولة من الأمن .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الإرهاب كنشاط وككيان له أوجه مختلفة وأحد هذه الأوجه هو النشاط الإقتصادي والذي يسعى للديمومة وخلق الإستمرارية لعمله عبر البحث عن العوائد

الإقتصادية وإدارتها بصورة إستبدادية إن جاز لنا التعبير عن ذلك ، مع كفاءة وتنوع يتطور بمرور الزمن على تواجد الكيان أو التنظيم الإرهابي .

منهجية البحث : أعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة بصورة عامة إضافة بعض المناهج الأخرى كمداخل ساندة للوصول الى منهجية علمية صحيحة .

أولاً_ مفهوم إقتصاد الإرهاب

إن وضع تصور لشيء ما يستلزم منا أولاً إدراك مفهومه بأبسط صورة ولاسيما في ظل تداخل الماهيات والأشكال ، وأن توصيف الاشياء بدقة يتطلب تعريفها بالمعنى العام والمعنى التخصصي الاصطلاحي . وبقدر تعلق الامر بإقتصاد الإرهاب نجد أن علم الإقتصاد ينظر للنشاطات الانسانية المتنوعة من منظور المصلحة والمنفعة الصافية لتلك النشاطات ، والتي تعتمد على الموازنة بين تكاليف اي نشاط وفوائده ، بالنسبة لمن يقوم بهذا النشاط . أي أن أي نشاط ليس له فوائد وتكاليف هو نشاط غير إقتصادي وفق تلك القاعدة .

هنا قد يتبادر الى الذهن سؤال هام وهو (هل يمكن وصف النشاط الإرهابي بانه نشاط إقتصادي ؟) . (هل يمكن تأطير مفهوم إقتصاد الإرهاب وفق هذه الفرضية ؟) .

في الواقع يمكن القول أن الإرهاب ((نشاط إقتصادي رغم عدم مشروعيته وتجريمه ، لانه نشاط له تكاليف وفوائد لمن يمارسه ، فالتكاليف في العادة هي الآثار والإرتدادات السلبية المدمرة على المجتمع ككل الذي ينتشر فيه هكذا نشاطات ، والفوائد عادة ما تكون لمن يمتهن ذلك النشاط مادياً أو معنوياً))[1].

ان إقتصاد الإرهاب هو نشاط إقتصادي إجرامي غير مشروع ، يعتمد في الكثير من الأحيان على الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغسيل الاموال وكل ما يندرج تحت مفهوم الجرائم الإقتصادية والجنائية ، وما يشكله من تداعيات امنية وسياسية ومجتمعية ، فإقتصاد الإرهاب يمكن وصفه على انه نشاط غير تقليدي يستهدف المنشآت الإقتصادية والبنية التحتية بهدف تدميرها وتخريبها ، ضمن عمليات إنتقامية ينتج عنها العنف والخوف والذعر والقتل والتدمير .

وبناءاً على ذلك يمكن النظر للمنظمات الإرهابية بكل نشاطاتها الإرهابية على انها منظمات انتاجية بنفس القدر الذي ينظر اليه الإقتصاديون لمنظمات الجريمة المنظمة ، والمقصود بهذا الوصف هو لإظهار حقيقة أن الانخراط في العمل الإرهابي فكراً وتنظيماً وتخطيطاً وتنفيذاً ونشاطاً هو عمل له تكاليف مباشرة وغير مباشرة ، فضلا عن العوائد والمنافع المترتبة عليه[2] .

ثانياً_ خصائص إقتصاد الإرهاب

يرى الكثير من الباحثين المختصين بمجال إقتصاد الإرهاب أن مواضيع التكاليف والعوائد والاختيار العقلاني بين البدائل يمكن ان تفسر الكثير من السلوكيات والخصائص للظاهرة الإرهابية ، فخبراء الإقتصاد يفترضون أن الإرهابيين عقلانيين في اتخاذ القرار من حيث تقييم التكاليف والعوائد ، ويختارون الوسائل والاهداف بناءاً على ذلك ، وينخرطون في النشاطات الإقتصادية الجرمية باعتبارها الخيار المجدي لهم في ظل انعدام البدائل امامهم للتعبير عن قضاياهم ومشكلاتهم . ومن خلال تلك الفرضية التي وضعها خبراء الإقتصاد يمكن تحليل ألية عمل المد الإقتصادي الإرهابي وماهية خصائصه ومميزاته من حيث :

1- أن إقتصاد الإرهاب لا يتسم بالاستدامة من المنظور المالي ، فهو عرضة للتذبذب باستمرار صعوداً وهبوطاً ، ومن السهولة احتواءه عبر استراتيجية خاصة قابلة للاستمرار .

فمن دقة القول ان مصادر التمويل لإقتصاد الإرهاب متنوعة ومتعددة ، لكنها في نفس الوقت تفتقر للاستدامة ، فالنموذج الإقتصادي للارهاب وفقدان استمراريته قد يعود الى طبيعة الكفاءة التكتيكية والمعرفية لمن يتولى ادارة تلك النشاطات ، ومدى امتلاكه للخبرة في رسم ستراتيجيات التوزيع المالي ، ووضع بدائل جديدة في حال توقف البدائل الإقتصادية للتمويل الطبيعي لإقتصاد الإرهاب (كالسرقة ، الخطف وطلب الفدية ، سرقة المحلات التجارية وشركات الصيرفة ، محال المصوغات الذهبية ، البنوك الحكومية ، سرقة رواتب الموظفين الشهرية ، استهداف المنشآت الانتاجية .....الخ).

2- اختيار مناطق السيطرة الإقتصادية بعناية شديدة ، والتي تضمن سهولة الحركة الإقتصادية والتنقلات العسكرية لعناصر التنظيمات الإرهابية ، وتحويل النشاط الإقتصادي وترجمته الى قوة عسكرية عبر تحويل السيولة المالية الى ادوات للتجنيد وشراء الاسلحة .

3- السيطرة على محطات الوقود والمصافي النفطية وخطوط الانابيب الرئيسية كما فعل تنظيم داعش الإرهابي عبر سيطرته على حقول نفط هامة في العراق وسوريا سنة (2015م) ، والتي قدرت وقتها بنحو (80،000) الف برميل يومياً ، وبمقدار صافي ربح (3-8) مليون دولار يومياً ، حيث كان التنظيم الإرهابي يولي عناية كبيرة للحفاظ على حياة الخبراء والفنيين العاملين معه في معالجة النفط ، والدفع لهم مرتبات عالية مع امكانية توفير قطع الغيار والمعدات اللازمة للاستخراج والمعالجة[3] .

وإن هذا الامر يقودنا الى اعتماد إقتصاد الإرهاب على التمويل والتسهيل الخارجي في بيع النفط وتهريبه وبالتواطؤ مع دول الجوار من خلال تقديم التسهيلات المرورية مقابل بيع برميل النفط بشكل مخفض وبسعر يتراوح ما بين (20–100) دولار للبرميل الواحد[4] .

4– فرض الضرائب على الوقود والمركبات والمحاصيل الزراعية وحركة تنقل الاشخاص في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيمات الإرهابية ، وجمع تبرعات قسرية من المدنيين ، ومصادرة النسبة الاكبر من محاصيلهم الزراعية المدخرة ، ونهب الاثار وتهريبها وبيعها في السوق السوداء ، وهو نشاط مارسته التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا على نحو كبير .

5– الإتجار بالنساء والأطفال ، واتقان فن الاختطاف الدقيق لشخصيات غنية وذات ثقل اجتماعي وإقتصادي وطلب الفدية والمساومات مقابل اطلاق سراحهم والتي قد تصل لملايين الدولارات في حالات معينة ، حيث عادة ما يطلب الإرهابيين وسيلة لنقل الاموال لدولة معينة خارج البلاد وعبر شركات صرافة معينة لاستخدامها بالتجنيد وشراء الاسلحة والعتاد وتمويل أعضاءها . واضف الى ذلك فرض السيطرة على بعض الاراضي والبنايات و فرض الاتاوات على مالكيها ، وهو أمر تكرر حدوثه في العراق آبان سيطرة داعش على الموصل ومدن اخرى في حزيران 2014م .

6– التقارب مع ظاهرة غسيل الاموال عبر تهريب العملة والتحويل البنكي ، وهي من اشهر طرق تمويل الإرهاب من خلال وضع الاموال المغسولة (القذرة) في حساب جاري في بنك معين ، ومن ثم نقلها الى حساب اخر من خلال حركات متعددة مقصودة ليصعب التمييز بينها وبين الاموال القانونية السليمة . وبهذا المنطق تتحول هذه الظاهرة الى إقتصاد خفي تتم به المعاملات بعيداً عن انظار الدولة ومؤسساتها الرقابية ، مما يسمح للتنظيمات الإرهابية استغلال تلك الاموال في دعم إقتصادها الإرهابي وتمويل نشاطاتها وخططها الإجرامية .

7– البعد الاقليمي والدولي لإقتصاد الإرهاب ، إذ أشارت العديد من التقارير الدولية ومراكز الابحاث حول ضلوع دول واجهزة مخابرات دولية واقليمية في دعم المنظمات الإرهابية في مختلف دول العالم وتحديدا في العراق وسوريا ، الهدف منه الحفاظ على الوضع القائم فيه ، ولضمان استمرار مصالحها وعبر تقديم الاموال والاسلحة والتدريب ومراكز الايواء والتحرك بحرية عبر المسالك الحدودية للعناصر الإرهابية .

ثالثاً_ إستراتيجية مواجهة إقتصاد الإرهاب

كان ولا يزال موضوع تمويل الإرهاب احد اهم التهديدات الامنية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي ، نظرا لما يمتلكه من قدرة على تمويل وامداد المنظمات الإرهابية بالاعتدة والاسلحة والتجنيد وعلى نحو فعال .

وبناءاً على هذا ونظراً لما يمثله ذلك من تهديد كبير ، نجد أن الحالة تدعو الى وضع استراتيجية وآليات حقيقية لمواجهة إقتصاد الإرهاب ، وهي حالة يتداخل بها السياسي بالإقتصادي ، ويرتبط بها الجانب الأمني مع الاجتماعي ، فضلاً عن تداخلها بالبعد القانوني والاقليمي والدولي .

1. <u>إجتماعياً</u>

أن الإرهاب كما اشار اليه (وايتهيد) في احدى اصداراته البحثية في كونه ظاهرة لا تقتصر على فقراء العالم فحسب ، فالإرهاب يمكن أن يحدث في الفئات الاكثر غنى في المجتمع ، وأن الفقر بحد ذاته لا يحول اي شخص الى ارهابي ، ولكنه يسهل تحقيق الاهداف الإرهابية .

فبغض النظر عن مدى تشاركنا مع تلك الفرضية بصورة مباشرة او غير مباشرة ، نجد أن الفقر والظلم والحرمان من فرص العمل احدى ابرز محددات التعبئة الإرهابية ، وتكون موارد إقتصاد الإرهاب محفز بحد ذاته لجذب الاعضاء الجدد ، لذا نجد ان تقويض إقتصاد الإرهاب عبر هذه الفقرة ممكنة عبر تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في العمل قولاً وفعلاً ، واعتماد سياسة القوة الذكية في توجيه السياسات الإقتصادية نحو الفئات الاكثر فقراً في المجتمع ، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات داخل الدولة الواحدة والتي قد تسهم رويداً برفع مستوى الدخل للمواطنين .

2. <u>إقتصادياً</u>

عادة ما يهدف الإرهاب الى ضرب القوة الشرائية للعملات والقدرة الشرائية للافراد ، عبر هجمات محددة ومختارة بعناية والتي قد تسبب خسائر كبيرة في الاسواق المالية ، وتراجع في خدمات السياحة والسفر والتأمين ، وتراجع في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل الدولة والذي يترافق جنبا الى جنب مع استشراء ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة . وعليه تطرح التنظيمات الإرهابية نفسها بديل مقبول إقتصادياً على الاقل في المناطق التي تسيطر عليها كخطوة اولى لتثبيت اسس تواجدها ، وايجاد موطىء قدم هناك .

ومن هنا تنطلق الاستراتيجية الإقتصادية لمكافحة إقتصاد الإرهاب ومن خلال مستويات عدة:

– مكافحة الفساد بكل انواعه في مختلف مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية كمقدمة لخنق الإرهاب مالياً وقطع احد مصادر تمويله الاساسية .

– تنشيط السياسات التنموية واعادة توجيه السياسات العامة للدولة نحو التخفيف من الآثار الإقتصادية للارهاب .

– تفعيل قوانين مكافحة غسيل الاموال وتمويل الإرهاب ، ومراقبة حركة الاموال والنظم المالية الداخلة والخارجة وتحديداً التحويلات المالية الضخمة وتتبع الوجهة التي تسير اليها .

– أصدار قوانين صارمة لمنع أهدار المال العام وتنامي ظاهرة الفساد وغسيل الأموال ، والعمل على مراقبة المصارف وشركات الصيرفة واخضاعها للشروط الضامنة قبل اجازتها ، وأن تتم السيطرة عليها مركزياً من قبل البنك المركزي فيما يتعلق بفتح الاعتماد وتحويل العملة ، وأن يخضع الجميع للمسائلة وفق القانون .

– أعطاء الحرية للمؤسسات القضائية والهيئات الرقابية بمتابعة الحسابات المالية للمشتبه بهم واقاربهم ومعارفهم واتخاذ ما يلزم وفق القانون والتعليمات النافذة .

– اقرار وتطبيق بنود اتفاقيات الامم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الانشطة الإقتصادية للارهاب .

– فرض عقوبات إقتصادية على الشخصيات والشركات والدول الداعمة للارهاب ، والتي تشكل سياساتها رأس المال الإرهابي والداعم لإقتصاد الإرهاب .

– عقد اتفاقيات إقتصادية ثنائية مع دول الجوار فيما يتعلق بغسيل الاموال وتجارة المخدرات .

3. <u>أمنياً</u>

على الصعيد الأمني يمكن توجيه ضربات مؤلمة وفعالة لإقتصاد الإرهاب اكثر من أي مستوى اخر ، والذي يتسم بالسرعة والدقة في الحسم خصوصا إذا ما تم توجيه واستخدامه بدقة .

فمن البديهي ان تلجأ المنظمات الإرهابية الى تهريب النفط وبيعه بصورة غير مشروعة كوسيلة لدعم إقتصادها ، وهذه الطريقة هي التي مكنت تنظيم داعش الإرهابي ان يصبح اغنى منظمة ارهابية في العالم ، نظرا لسيطرته على مساحات شاسعة لانتاج النفط في العراق وسوريا . وباستخدام الاقمار الصناعية المتعددة الاطياف تم قياس كمية الانبعاثات وقياس قدرات انتاج النفط وتهريبه الذي مارسه تنظيم داعش في العراق وسوريا ، حيث وصلت التقديرات الى ذورة الانتاج الى (33,000) برميل يوميا في يوليو (2014م) ، ثم انخفض ذلك الى (19,000) برميل يوميا سنة (2015م) ، وسبب ذلك التراجع عائد الى الضربات الجوية الدقيقة والموجعة التي شنتها القوات السورية والروسية على قافلات النفط المهربة التابعة

للجماعات الإرهابية الى تركيا ، والضربات الموجهة للقوات العراقية لحقول النفط التي كانت تحت سيطرة نفس التنظيم غرب العراق[5] .

أن الضربات الجوية لخطوط نقل النفط المهرب التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية وسيلة فعالة في كسر ديمومه إقتصادها خصوصا في ظل استخدام الطائرات بدون طيار التي تستهدف شاحنات النفط المهرب واستهداف الوسطاء والشراء الذين يتوسطون عمليات البيع والشراء* .

وفي تقرير موسع اشار(أناتولي أنطونوف) نائب وزير الدفاع الروسي إلى أن العائدات من الاتجار بالنفط من أهم مصادر تمويل أنشطة الإرهابيين في سوريا. وتبلغ عائداتهم قرابة ملياري دولار سنويا . إذ يتم إنفاق هذه الأموال على تجنيد المرتزقة في أنحاء العالم كافة ، وتسليحهم وتزويدهم بالمعدات. وهذا السبب وراء حرص تنظيم "داعش" الإرهابي على حماية البنية التحتية للإنتاج النفطي في سوريا والعراق.

إذ استهدفت الغارات الروسية في احدى طلعاتها الجوية سنة 2015م في سوريا 32 مركزا و11 معملا لتكرير النفط و23 محطة ضخ ، بالإضافة إلى تدمير 1080 شاحنة كانت تقل النفط المهرب ، وأدت إلى تراجع حجم تداول النفط في الأراضي الخاضعة لسيطرة الإرهابيين إلى النصف.

ومن جانب اخر اكدت هيئة الاركان الروسية على ان إقتصاد الإرهاب يعتمد بدرجة اساس على تهريب النفط ، واتخذ ثلاث مسارات اساسية (غربي ، شرقي ، شمالي) ،

المسار الغربي ، يجري استخراجه من حقول النفط بمحيط الرقة السورية ، وينقل ليلا بصهاريج إلى شمال غرب سوريا ، ومن ثم إلى بلدة إعزاز السورية ومنها إلى الريحانية التركية ، ليتم توريد النفط لاحقا إلى موانىء (ديورتيول واسكندورنة) ، إذ يتم شحن جزء من النفط على متن سفن وإرساله إلى الخارج للتكرير، أما كميات النفط المتبقية فيجري تسويقها في السوق التركية الداخلية.المسار الشرقي ، تنطلق الشاحنات من الحقول النفطية في شمال شرق سوريا (في ريف الحسكة قره جوخ) وشمال غربي العراق في محيط زاخو. المسار الشمالي ، يتم تهريب النفط المستخرج في حقول النفط الواقعة على الضفة اليمنى للفرات.[6]

الخاتمة

خلاصة القول نجد أن إقتصاد الإرهاب عامل رئيس وراء إستمرار جوهر عمل التنظيمات الإرهابية من عدمها ، ويمتلك صور وأشكال وتكتيكات عدة للديمومة والتطور ، وعليه تتعد وتتطور الأدوات والإستراتيجيات للمواجهة ، ومع توفر الإرادة في التنفيذ والإنجاز يمكن الحد من إقتصاد الإرهاب بصورة كبيرة .

المصادر

1- سعد بن علي الشهراني ، العامل الإقتصادي في الظاهرة الإرهابية ، المجلة العربية للدراسات الامنية ، عدد\59\ ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، 2014م ، ص 36 .

2- المصدر نفسه ، ص 36 ، ص 37 .

3- Johanson , Kelth , the islamic state is the newest petrostate , foreign policy , 2015 , in http//forignpolicy,com\.

4- FATF , Financing of the Terrorist organization

Islamic state In Iraq and the levant , 2015 .

5- QUY-Toan DO , & other , How much Oil Daesh producing ? Evidence from remote sensing , Research paper , December 19-2016 . p \2\ .

* في الحقيقة ولكي نكون واقعين في الطرح نجد أن الضربات الجوية بقدر ما هي فعالة في ضرب البنية التحتية لإقتصاد الإرهاب ، وكسر شوكة التمويل ، الا انها ليست كفيلة لوحدها بكبح جماح التنظيمات الإرهابية ، اذ اشارت دراسات اقامتها بعض المؤسسات البريطانية حول أن الإيرادات النفطية تشكل ظاهرياً أكبر مصادر تمويل تنظيم داعش الإرهابي ، بيد أن ما يجنيه ذلك التنظيم من الجبايات المحلية والضرائب التي تفرضها والبضائع والمواد التي تصادرها سيجعل حركة الإقتصاد الذي تديره مستمرة حتى لو نجحت خطط الولايات المتحدة ، روسيا ، العراق ، سوريا ، في ضرب عمليات إنتاج وتهريب النفط الخام التي تقوم بها الجماعة الإرهابية وقطع طرق تهريبها. اي أن التلازم بين مستويات مواجهة إقتصاد الإرهاب يجب ان تكوم على خطى ووتيرة واحدة ، فما يعجز عنه المستوى الاجتماعي يكمله الإقتصادي ، وما يعجز عن مواجهته الجانب الامني يكمله الجانب القانوني وهكذا دواليك .

6- كميات النفط المهرب ومقدار المنفعة الإقتصادية للارهاب منها ، قم بالاطلاع على التقرير الاتي :

an investigation Into Oil Smuggling and Revenue Generation by Islamic State , vienneast , london , Februay 2016 :

http://www.vienneast.com/uploads/7/1/2/6/71267015/is_smuggling_investigation.pdf